الفصل الثالث

الهند والعلاقات الخارجية

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى علاقة الهند مع أهم الدول التي تقع في منطقة جنوب شرق آسيا خصوصاً الصين وباكستان، فضلاً عن دول الجوار الأخرى. ومن ثم سيعالج (الفصل) علاقة هذه الدولة (الهند) مع الوطن العربي ودول العالم الثالث، علاوة على استعراض علاقات الهند مع القوى العظمى، كالولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي سابقاً، فضلاً عن دول الإتحاد الأوروبي .

والهدف من هذا الفصل، هو: تبيان طبيعة العلاقة التي تربط الهند مع دول العالم المختلفة من جهة، والوقوف على المحددات والمفاعيل التي توجه مثل هذه العلاقة من جهة ثانية، وصولاً إلى تحديد الآفاق المستقبلية لمثل هكذا علاقة.

أولاً: العلاقة مع دول المحيط الإقليمي

على الرغم من أن الهند تتميز بعدد سكانها الضخم، واقتصادها الذي يشهد منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي نمواً مرتفعاً، وطفرة في مجال تكنولوجيا المعلومات، فضلاً عن امتلاكها السلاح النووي الذي ترى فيه الضمان لحفظ سيادتها وأراضيها من أي عدوان أو تدخل خارجي، إلا أنها تقع في ضمن محيط إقليمي غير مستقر.

فالهند تواجه تهديدات أمنية محتملة من أهم الدول المجاورة لها نظراً لوقوعها بين قوى تمتلك السلاح النووي كالصين وروسيا وباكستان، لا سيما الصين التي لا تستطيع الهند تجاهل قدراتها النووية، في الوقت الذي لديها فيه مشاكل حدودية معها، علاوة على نزاعها التاريخي مع باكستان حول إقليم كشمير، وما إلى ذلك من المشاكل والمنازعات الحدودية مع بعض دول الجوار الأخرى[1].

[1]. محمود، أحمد إبراهيم. الهند: القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية. السياسة الدولية. العدد 146، أكتوبر 2001. ص56.

obeikandl.com

كما ولا يمكن للهند تجاهل التركيبة "الجيو- سياسية" الواقعة في شمالها، والمتمثلة في بلدان آسيا الوسطى التي تعد من أكثر مناطق العالم اضطراباً نتيجة انعكاساتها السلبية المحتملة على الهند، خصوصاً المتعلقة بمشاكل الإرهاب، والتطرف الديني، والمخدرات، وتجارة السلاح، الأمر الذي لم تبقَ فيه منطقة جنوب آسيا منطقة منعزلة، لا سيما في ظل التطورات الأخيرة في أفغانستان ومنطقتي آسيا الوسطى والخليج العربي المجاورتين، والتي تخشى بسببها الهند من تزايد النفوذ الأجنبي، بما يشكل خطراً على سيادتها ومصالحها[1].

1.الصين

إن أهم ما يميز العلاقات الهندية- الصينية المعاصرة هو تأرجحها. إذ شهدت تغيراً من التفاؤل إلى الشك وعدم الثقة ثم إلى الوفاق، لتتراجع عنه بعض الشيء أحياناً. وهذه العلاقة يمكن استعراضها وفق عدة محطات رئيسة،أهمها:

أ. المرحلة الأولى تمثلت في الإعتراف الهندي بالصين، فعندما برزت جمهورية الصين الشعبية إلى الوجود أواخر عام 1949م نظرت إليها الهند نظرة تفاؤل وتعاون، بحيث كانت أول دولة تسارع إلى الاعتراف بها، وتقيم معها علاقات على صُعد مختلفة. وقد كان رئيس الوزراء الهندي آنذاك جواهر لال نهرو يأمل في أن البلدين بخبرتهما ومعاناتهما الطويلة على أيدي القوى الاستعمارية، ومشاكلهما المشتركة مع الفقر والتخلف سوف يقفان معاً لإعطاء القارة الآسيوية مكانها اللائق على الساحة العالمية، خصوصاً وأن الدولتين وحدهما يشكلان معاً نحو ثلث سكان العالم[2].

ب. المحطة الثانية فتجسدت في التدهور الكبير الذي شهدته العلاقات بين البلدين بدءاً من عام 1959، بسبب المشاكل الحدودية و"قضية التبت"، التي تُعد من أخطر المشاكل التي عكرت- ولا تزال- صفو العلاقات بين الهند والصين، وتسببت في اندلاع الحرب بينهما عام 1962، والتي تركت أثراً عميقاً في العلاقات الثنائية، تجلت في سباق التسلح التقليدي والنووي، وصراع النفوذ الإقليمي عبر توجه كل طرف منهما نحو بناء تحالفات مضادة

---

[1]. سعيد عوض، جابر. علاقات الهند الإقليمية والدولية. انظر: http://www.aljazeera.net/NR/exeres ،بتاريخ 2006/3/3.

[2]. سبنج،جاسجينت. التسلح النووي والأمن الإقليمي من منظور هندي، في: توازن القوى في جنوب آسيا. (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)،2001. ص56.

للطرف الآخر ،حيث كثفت الصين علاقات التعاون السياسي والعسكري مع باكستان(عدو الهند)،بينما عمقت الهند من جانبها تعاونها مع الإتحاد السوفيتي السابق الذي كان يشكل الخصم الأيديولوجي للصين منذ الستينيات[1].

ج. عقب الغزو السوفيتي لأفغانستان تحسنت العلاقة بين الطرفين لتبدأ المرحلة الثالثة من العلاقة الثنائية بالتفاؤل والوفاق الذي إمتد خلال الفترة بين أعوام (1979و1998) ، والتي شهدت توقيع عدد من الإتفاقيات على مستوى عالٍ، وجرت خلالها مفاوضات بشأن الحدود وقضايا التجارة. وقد بلغ هذا الوفاق ذروته عام 1991 عندما قامت الهند بتطبيع علاقاتها مع الصين أثناء زيارة رئيس الوزراء الصيني لي ينيغ للهند ، والتي تعد أول زيارة من نوعها يقوم بها مسؤول صيني رفيع المستوى لنيودلهي منذ أكثر من ثلاثة عقود[2].

د.والمحطة الأخيرة في العلاقات الهندية ـ الصينية جاءت مع التفجيرات النووية الهندية عام 1998، والتي اعتبرت بمثابة نقطة تراجع بارزة في العلاقات الثنائية. بيد أنه رغم الإنتقادات الصينية للهند، فإن موقف بكين إزاء هذه التفجيرات لم يكن عدائياً، بقدر ما كان تنديداً وإنتقاداً[3].

وفيما يتعلق بأهم جوانب الإهتمام المشترك بين الهند والصين في الوقت الحاضر فإنها تتمثل في:[4] وضع حد، أو التخفيف من حدة "نظام القطبية الأحادية" الذي تتمسك به أمريكا، باعتبار ذلك في غير صالح الدولتين خصوصاً عندما يتعلق الأمر بنفوذهما الإقليمي والدولي.إلى جانب ذلك،فهناك قضايا مشتركة بين الطرفين تتعلق بمكافحة الإرهاب،لما يمثله من خطر على كل منهما، وهو ما دفع البلدين إلى تشكيل لجنة ثنائية لمكافحة هذه الظاهرة العالمية، والاتفاق على تبادل المعلومات حول كيفية التعامل معها.

وبشأن نقاط الخلاف بين الطرفين الهندي والصيني فإن أبرزها:[5] النظرة الهندية إلى الصين باعتبارها مصدر تهديد لأمنها. كما أن فشل البلدين في حل النزاع الحدودي بينهما يبقي حالة الإحباط وعدم الثقة لدى الهنود، لا سيما وأن الصين قد حلت معظم مشاكلها

---

[1]. طلعت، عبد المنعم. إدارة المستقبل، الترتيبات الآسيوية في النظام العالمي الجديد". (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998). ص165.

[2]. السيد، محمود. تاريخ دول جنوب شرق آسيا، (القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، 2004). ص35.

[3]. محمود،أحمد إبراهيم. مصدر سابق. ص55.

[4]. راو، فاسوكى. النظام العالمي: رؤية هندية. السياسة الدولية. العدد 146، 2001. ص50.

[5]. الجمال، علي حمدي. النزاع بين الهند والصين. (القاهرة: دار القلم، 1988). ص35.

الحدودية مع جيرانها الآخرين. كما تُمثل العلاقات العسكرية الصينية- الباكستانية مشكلة للعلاقات الهندية- الصينية، إذ يعتقد القادة الهنود أن الصين تستخدم باكستان لاحتواء الهند، والحيلولة دون صعودها كمنافس محتمل لها.

علاوة على ذلك، فإن الصين تعارض الرغبة الهندية في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن بسبب خشيتها من استخدام الهند كعضو دائم في مجلس الأمن من قبل القوى الكبرى، وخصوصاً الولايات المتحدة، في تشكيل حلقة احتواء في مواجهتها خصوصاً إذا ما نجحت اليابان هي الأخرى في الحصول على مثل هذا المقعد[1].

وتبقى العلاقة بين الهند والصين قائمة على صراع النفوذ الإقليمي في جنوب شرق قارة آسيا. وعلى الرغم من ذلك، فإن الدولتين لديهما الرغبة في توثيق العلاقة بينهما، لما لذلك من مصلحة للبلدين، فالصين يمكنها أن تكسب الكثير من تقاربها مع نيودلهي، لا سيما الاستفادة من الخبرة الهندية في مجال أنظمة المعلومات التي قطعت فيها الهند شوطاً كبيراً، علاوة على أن التقارب الصيني- الهندي يمكنه أن يُبعد الهند عن الولايات المتحدة، الأمر الذي يمكن أن يساعد الصين على أن تصبح نداً للولايات المتحدة الأمريكية في غضون السنوات القادمة. أما استفادة الهند فتتمثل في استغلال السوق الصيني الضخم، بهدف تصدير منتجاتها، فضلاً عن إمكانية تفهم الصين لموقف الهند ومساندتها فيما يتعلق بقضية إقليم كشمير.

2. باكستان

تشهد العلاقات الهندية- الباكستانية حالة صراع معقد وممتد منذ تقسيم شبه القارة الهندية وحصول الدولتين على الاستقلال عن بريطانيا عام 1947. وكان هذا الصراع ناجماً عن خلافات متعلقة بترسيم الحدود خلال فترة التقسيم، إلى جانب الخلافات الناجمة من الفجوة النفسية الهائلة التي نشبت بين الشعبين كنتيجة لعملية التقسيم والتناقضات الدينية والسياسية بين الطرفين[2].

وأهم عامل تتجلى من خلاله هذه الأزمة الثنائية هو "قضية كشمير" التي تُمثل أحد أبرز الموروثات التي صاحبت عملية التقسيم، حيث يخضع هذا الإقليم لسيطرة الهند، بينما ترى

---

[1]. بيركوفيتش، جورج. هل الهند قوة كبرى؟ فرج الترهوني "ترجمة" الثقافة العالمية. العدد 127، 2001. ص142.

[2]. طاهر،أحمد. العلاقات الهندية- الباكستانية. السياسة الدولية. العدد 156، 2004. ص148.

باكستان أن هذا الإقليم كان ينبغي أن يُصبح جزءاً من أراضيها بحكم وجود أغلبية إسلامية فيه[1]. وسببت أزمة كشمير التي ترفض الهند ضمها لباكستان نشوب ثلاثة حروب بين الجانبين في الأعوام (1948، 1965، 1971)، حيث أدت الحرب الأخيرة إلى فصل إقليم البنغال الشرقي عن الدولة الباكستانية، وتشكيل دولة بنغلادش. كما أن الهواجس النفسية القائمة بين الشعبين وقيادتهما السياسية تخلق إحساساً مزمناً بالعداء بينهما[2].

وعقب فوز حزب بهاراتيا جاناتا في إنتخابات العام 1998، ازداد الخلاف بين البلدين، خصوصاً في ظل تعهد زعيمه "أتال بيهاري فاجباي" في برنامجه الانتخابي بتحويل الهند إلى قوة نووية. وفعلاً قامت الهند بإجراء ثلاث تجارب نووية في (11/ 5/ 1998)، ثم أعقبتها بتجربتين بعد يومين، وهو ما دفع باكستان بدورها إلى إجراء ست تجارب نووية يومي (28 و30 /5/ 1998)، الأمر الذي أدى إلى دفع الصراع الهندي- الباكستاني إلى آفاق بالغة الخطورة، لأنه لم يعد هذا الصراع قاصراً على مواجهات عسكرية تقليدية أو سباق تسلح، ولكنه دخل إلى مرحلة السباق النووي، ما يمكن أن يتحول إلى مواجهة عسكرية فعلية مدمرة بين البلدين[3].

هذا التنافس النووي المحموم نجم عنه تدهور متصاعد في العلاقات الهندية- الباكستانية وصل إلى ذروته مع وقوع اشتباكات حدودية مسلحة في عام (1999)، كانت الأكثر حدة وكثافة بين الطرفين منذ حرب عام 1972، وهو ما دعا البعض إلى وصفها بـ(الحرب الرابعة)، وهذا ما حدا بالإدارة الأمريكية للتدخل الفوري وإنهاء ذلك الاشتباك الذي أودى بحياة المئات من الطرفين على طرفي الحدود[4].

إلى ذلك، فإن بعض خبراء السياسة الدولية يرون في إقامة دولة باكستان عاملاً سلبياً في مستقبل الهند الإستراتيجي، ومعيقاً أمام طموح الهند الكبير بالتحول إلى قوة عظمى مؤثرة وآمنة في جنوب آسيا، وذلك لما شكلته باكستان من إخلال بالوحدة الجغرافية الطبيعية لشبه القارة الهندية، وعرقلة لجهود الهند في توحيد الجماعات الفرعية المتفاوتة إقليمياً، ولغوياً، و ثقافياً، فضلاً عن أن قيام باكستان قد أجبر الهند على توظيف مواردها

---

[1]. محمود، أحمد إبراهيم. مصدر سابق. ص58.

[2]. العزي، غسان. النزاع الهندي- الباكستاني. شؤون الأوسط. العدد 87، 1999. ص89.

[3]. حماد، فوزي. التغيرات النووية الباكستانية- الهندية. السياسة الدولية. العدد137، 1999. ص64.

[4]. David Ignatius "India and Pakistan: Stepping back from the edge International Herald Tribune, June 15, 2002.p21

الاقتصادية والعسكرية في صراع على الهيمنة السياسية داخل منطقة جنوب آسيا، في الوقت الذي كان يتوجب فيه تخصيص هذه الموارد كي تلعب الهند دوراً فاعلاً على الصعيدين الإقليمي والدولي[1].

وعلى الرغم من أن الهند و باكستان تسعيان بين الحين والآخر لتوثيق العلاقة فيما بينهما، إلا أن تراكمات التقسيم، وما نتج عنها من إفرازات طائفية وعرقية، وثلاثة حروب، مروراً بالتنافس العسكري النووي منه، والتقليدي، يقلل من إمكانية التقارب بين هذين البلدين اللذين يعيشان لحظة صراع، وإن كانت بين قادتهما زيارات ولقاءات متبادلة.

3. دول الجوار الأخرى

لعبت الهند دوراً إقليمياً فاعلاً بالنسبة لبعض دول الجوار، فمثلاً هي التي أنشأت دولة "بنغلادش" عندما ساهمت بفصل باكستان الشرقية في عام 1972. وتبدو علاقة الهند بهذه الدولة المجاورة في كثير من الأحيان أشبه بعلاقات هيمنة من جانب الهند، ومع ذلك، فإن هناك العديد من التوترات التي تنشأ بين البلدين أحياناً، مع عدم التقليل بوجود حالة من التوافق الإستراتيجي العام بينهما[2].

وترجع التوترات بين الهند وبنغلادش إلى عاملين رئيسين، هما:[3] المنازعات حول أراضٍ ترى بنغلادش أنها ملك لها، وأن الهند قد استولت عليها قبل ثلاثين عاماً، وهو ما تسبب في بعض الأوقات بوقوع اشتباكات حدودية. أما العامل الثاني، فيتمثل في اتهامات الهند لبنغلادش بإيواء وتدريب العناصر الانفصالية في "ولاية أسام" الشمالية القريبة من حدود البلدين.

أما بخصوص علاقة الهند بـ"سيرلانكا"، فإن الأولى تلعب دوراً محورياً في الحرب الجارية بهذا البلد منذ عام 1983، كما وتسعى الهند إلى الوصول إلى حل سلمي للصراع في إطار دولة "سيرلانكا الموحدة"، وليس من خلال خلق كيان جديد للتاميل، حتى لا يؤدي ذلك إلى تغذية النزاعات الانفصالية المتعددة لدى الطوائف والأقليات الإثنية في الهند[4]. يشار إلى أن

---

[1]. زاد، زلمي خليل (تحرير). التقييم الإستراتيجي. ط1. (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1997). ص243.

[2]. إبراهيم محمود، أحمد. مصدر سابق .ص59.

[3]. المصدر نفسه. ص59.

[4]. طه محمود، أحمد. التحولات السياسية في آسيا والنظام العالمي الجديد. السياسة الدولية. العدد 108، 1992. ص244.

انغماس الهند في هذه الحرب جاء نتيجة لاغتيال رئيس وزراء الهند الأسبق راجيف غاندي بهجوم انتحاري نفذه أحد متمردي التاميل.

إلى جانب ذلك، فإن الهند تخشى أن تكون الصين بصدد العمل على إنتهاج سياسة الاحتواء للهند من خلال روابط معينة تجمعها مع كل من باكستان وبنجلاديش وماينمار، ولا سيما أنها تعمل على تحسين علاقاتها مع هذه الأخيرة على أمل الحصول منها على تسهيلات بحرية[1].

وبشأن مساعي الهند نحو توثيق علاقاتها مع دول الجوار، فإنها تعلن بين الحين والآخر عن تمسكها بمبدأ "جوجرال"حول التعايش السلمي مع الدول المحيطة، والذي وضعته كأساس للتعامل مع دول الجوار، حيث أشار إليه رئيس الوزراء حينذاك أتال بيهاري فاجباي قائلا: "إن هذا المبدأ حقق تقدماً كبيراً في علاقة الهند مع جيرانها، بحيث لا يوجد دولة من دول الجيران تعتبر الهند نزاعة إلى الهيمنة أو الوصاية على الآخرين باستثناء باكستان"، موضحاً أن علاقة بلاده الوثيقة والمتنامية مع جيرانها تقوم على الصداقة وحسن الجوار، وإن حدثت بعض الخلافات أحياناً باعتبار ذلك أمراً مألوفاً في العلاقات الدولية[2].

وبهذا، فإن علاقة الهند مع دول الجوار الصغيرة ربما ستظل يعتريها الشك والتوجس من قبل هذه الدول، مخافة أن تُقدم الهند يوماً على مضاعفة تدخلها في أراضي بعضها، أو الاستمرار في التدخل بشؤونها الخارجية، وهذا ما قد يؤدي بها للتوجه نحو دول مجاورة للهند، لا سيما الصين وباكستان، الأمر الذي لا ترغب به الهند، بل وترفضه.

ثانياً: العلاقة مع القوى العظمى

تمثل الهند أهمية متزايدة على الساحة الدولية خصوصاً في ظل نجاحها بتطوير قدراتها النووية وامتلاكها لسلاح الدمار الشامل، فضلاً عن تاريخها الدبلوماسي الحافل، إلى جانب كونها تشكل قوة إقليمية في منطقة جنوب آسيا التي تُعد من المناطق شديدة الخطورة على المستوى العالمي، الأمر الذي يعطيها دوراً بارزاً على المسرح الأمني في المنطقة، لا سيما وأن التفجيرات النووية التي أجرتها عام 1998 قد غيرت من مكانتها الإستراتيجية على المستوى

[1]. عبد الحي، وليد. المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (1978-2010). (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001). ص321.

[2]. نافع،إبراهيم و(آخرون). ما الذي يجري في آسيا؟ (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1998). ص76.

الإقليمي، وجعلت القوى العظمى، خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إليها باعتبارها عنصر استقرار في المنطقة، وأنه من الصعوبة بمكان تجاهلها في المستقبل، مثلما حصل في الماضي[1].

وتعتبر الهند إحدى الدول المرشحة للعب دور فاعل وملحوظ على الساحة الدولية في السنوات القادمة لجملة من الأسباب، أهمها:[2]

أ. النمو المرتفع لاقتصادها، حيث أن اقتصاد الهند أصبح من أسرع الإقتصادات نمواً في العالم منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي. ومع بدء برنامج الإصلاح الهيكلي، تنامت صناعة تكنولوجيا المعلومات، خصوصاً مع تزايد القدرات التنافسية لكثير من الشركات الهندية في هذا المجال.

ب. اتباع سياسة براغماتية تسعى إلى الإفادة واستغلال كافة الأوراق المتاحة في علاقاتها الإقليمية والدولية. وقد بات واضحاً مع تغير الظروف الدولية أنها تخلت تماماً عن الاعتقاد بأن العلاقات الدولية يمكن أن تحكمها الأخلاقيات والمثل أكثر مما تحكمها الواقعية، وهو ما بدأت به حياتها كدولة مستقلة تحت زعامة نهرو.

1. العلاقة الهندية- الأميركية

اتسمت العلاقات الهندية- الأميركية في فترة الحرب الباردة بالتباعد، ولم ير أي من الطرفين مصلحة حيوية في أن تكون هناك علاقات وطيدة بينهما. فعلى الرغم من أن الحرب الباردة مكنت الهند من أن تحصل على مساعدات من القوتين العظميين، فإن الحكومة الهندية برئاسة نهرو عارضت الحرب الباردة لما تتضمنه- وفق وجهة نظرها- من سباق للتسلح، يمكنه أن يهدد العالم بأسره بحرب نووية[3].

ومن هنا كانت معارضة الهند لسياسة الأحلاف الأميركية، خصوصاً بعد انضمام باكستان إلى كل من الحلف المركزي وحلف جنوب شرق آسيا. كما كان انتقادها ملحوظاً للسياسة الأميركية في الهند- الصينية، خصوصاً في فيتنام، الأمر الذي جعلها تنظر إلى

---

[1]. سعيد عوض، جابر. مصدر سابق.

[2]. بير كوفيتش، جورج. مصدر سابق. ص145.

[3]. الموسوعة العربية العالمية.(الهند) ج1. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994). ص140.

الولايات المتحدة كمصدر تهديد رئيسي[1]. ولم تفلح زيارة أنديرا غاندي إلى الولايات المتحدة عام 1971 في تغيير الموقف الأميركي المؤيد لباكستان، وإن حاولت واشنطن إزالة المخاوف الهندية إزاء شحنات الأسلحة الأميركية لباكستان، عبر تأكيدها على مراقبة استخدام إسلام أباد للأسلحة الأميركية لضمان عدم إستعمالها في مواجهة الهند[2].

ومع عودة أنديرا غاندي رئيسة للوزراء في الهند بمطلع ثمانينيات القرن الماضي أدركت الهند أنه من الصعب عليها وقف مبيعات الأسلحة الأميركية لباكستان، فقامت بزيارة ناجحة إلى واشنطن عام 1982، أعقبها سلسلة من الزيارات المتبادلة بين الطرفين على مستوى عال. وتواكب ذلك مع التغير في رؤية الولايات المتحدة لسياستها تجاه الهند، وإدراكها للدور الذي يمكن أن تلعبه الهند في موازنة النفوذ السوفيتي في منطقة جنوب آسيا، الأمر الذي قررت معه أمريكا توسيع نطاق نقل التكنولوجيا إلى الهند ما ساعد على تطوير العلاقات بين البلدين، وإن لم تنجح الولايات المتحدة في جر الهند للدخول معها في إجراءات أمن جماعي ضد الاتحاد السوفيتي[3].

استمر هذا التحسن في العلاقات بين البلدين في ظل رئاسة راجيف غاندي للحكومة الهندية، وقيامه بزيارتين إلى الولايات المتحدة عامي (1985 و1987)، الأمر الذي قوبل من قبل الولايات المتحدة بتقدير للدور الهندي كعامل استقرار في منطقة جنوب آسيا[4].

وبحلول التسعينيات من القرن الماضي، فقد أدت عدة عوامل إلى إحداث نقلة نوعية في العلاقات الهندية- الأميركية، فإنسحاب الجيش السوفيتي من أفغانستان عام 1988 حدا بالولايات المتحدة الأمريكية لأن تعيد حساباتها فيما يتعلق بالعلاقة مع باكستان، وأدت مخاوفها المتزايدة من البرنامج النووي الباكستاني إلى التقارب مع الهند التي باتت تشهد تحولات اقتصادية ملموسة[5]. هذا التقارب، يفسره تلك الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء

---

[1]. السيد سليم، محمد. تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، (القاهرة: دار الفجر الجديد، 2004). ص643.

[2]. السيد عبد الوهاب،أيمن. تحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الآسيوية. السياسة الدولية. العدد 147، 2002. ص80.

[3]. عبد العال،عبد الرحمن. الهند. انظر: العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1997). ص558.

[4]. سامي، عزيزة. الهند، عام على حكم راجيف غاندي. السياسة الدولية. العدد 84. 2004. ص20.

[5]. طه محمود،أحمد. مصدر سابق، ص254.

الهندي (نارسيما راو) إلى الولايات المتحدة عام 1994، والتي ترتب عليها توقيع ست مذكرات تفاهم بين البلدين[1].

وتركز الولايات المتحدة بالأساس في سياستها الحالية تجاه الهند على حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل. ومع ذلك، فلا تزال الهند مستمرة في مقاومة الضغوط الأميركية عليها لتوقيع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. كما وتسببت التفجيرات النووية الهندية عام 1998 في إقامة حاجز إزاء علاقات عادية بين الهند والولايات المتحدة، لا سيما وأن بعض المسؤولين الأميركيين قد أخذوا إدعاءات حزب بهاراتيا جاناتا الحاكم في الهند (وقتذاك) على أن القوة النووية الهندية ستكون رادعة لكل هيمنة تحاول بسط نفوذها على منطقة جنوب آسيا. محمل الجد[2].

إلى ذلك، فإن زيارة الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون إلى الهند عام 2000 مثلت محطة مهمة في تطور العلاقات بين البلدين، إذ أكدت هذه الزيارة رغبة الإدارة الأميركية في توسيع وتعميق نطاق العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الهند، وأن واشنطن سوف تضع وراء ظهرها قضية الهند النووية[3]. وعلاوة على هذا، هناك مجموعة من التطورات الإستراتيجية الجديدة، والمعقدة، جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى الهند كشريك إستراتيجي، والتي أهمها: بروز الصين كعامل تهديد عسكري رئيسي لواشنطن في منطقة آسيا، وتنامي الشراكة الإستراتيجية بين الصين وروسيا، إلى جانب تنامي" الأصولية الإسلامية" في أفغانستان وآسيا الوسطى، وهذا ما لا تقبله الدولتان[4].

وعلى الجانب الآخر هناك مجموعة من العوامل والأسباب وراء بحث الهند عن الشراكة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، لعل من أبرزها: توجه روسيا الحليف التقليدي للهند صوب الصين، والتطورات السياسية والأمنية والإستراتيجية على المستويين الإقليمي والعالمي، والتي جعلت الهند تنظر إلى الصين بتفوقها التقليدي والنووي على الهند كمصدر تهديد إستراتيجي، فضلاً عن امتلاك باكستان لأسلحة نووية بمساعدة الصين.

---

[1]. معلوم، حسين. الإستراتيجية الأمريكية في وسط آسيا. السياسة الدولية. العدد 147، 2002. ص84.

[2]. المصدر نفسه. ص86.

[3]. عبد الحي، وليد "تحرير" آفاق التحولات الدولية المعاصرة. (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002). ص67.

[4]. زاد، زلمي خليل. مصدر سابق. ص34.

وجاءت أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001 لتقلب العلاقات الهندية- الأميركية رأساً على عقب. إذ جاءت باكستان على رأس اهتمامات الولايات المتحدة في المنطقة ما أدى إلى تعليق العلاقات الهندية- الأميركية نظراً لاهتمام الإدارة الأمريكية بالاستقرار في باكستان. بيد أن الهند لم تألُ جهداً في استغلال هذه الأحداث لتقوية علاقاتها مع الولايات المتحدة، فهي لم تكتفِ بإدانة هذه الأحداث، بل عرضت تعاوناً عسكرياً غير مسبوق، ودعماً فورياً للولايات المتحدة في حربها ضد ما يسمى بالإرهاب بغية جعل العناصر المسلحة الكشميرية هدفاً للحملة الأمريكية من جهة، ومنع تنامي علاقة واشنطن بإسلام أباد على نحو ما كانت عليه سابقاً من جهة ثانية[1].

وبصورة عامة، فإن الهدف الرئيس للهند في حقبة ما بعد الحرب الباردة يتمثل في استمالة الولايات المتحدة الأمريكية لقبول دور هندي فاعل في جنوب آسيا. وما سهل متابعة هذا الهدف، الرغبة الأمريكية في قيام تعاون أوسع بين الطرفين. فواشنطن ترى بالهند دولة مكتظة بالسكان، وتملك قدرات عسكرية كبيرة، وتقع عبر خطوط بحرية تهم تطلعات أمريكا المستقبلية، فضلاً عن مجاورتها (أي الهند) للصين،التي تشكل تهديداً محتملاً للمصالح الأمريكية في المدى البعيد[2].

إجمالاً لكل ما سبق، فإن مستقبل العلاقة بين البلدين سيكون متكاملاً أكثر منه متصارعاً، بسبب تحولها لعنصر رئيس في سياسة الأمن الهندية، والتي يُعد أمن المحيط الهندي من أبرز مجالاتها، خصوصاً بعد ترحيب الهند بفكرة "الدرع الصاروخي الأمريكي"، وقد تعمقت هذه العلاقة لتصبح شراكة إستراتيجية متميزة ،أُعلن عنها خلال زيارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن لنيودلهي في منتصف آذار/مارس من عام 2006.

2. الاتحاد السوفيتي وروسيا لاحقاً

اتجهت الهند صوب الاتحاد السوفيتي عندما أيقن قادتها أن ما كان يأملون فيه من كسب صداقة الصين قد بات بعيد المنال، خصوصاً بعد الهزيمة التي لحقت ببلادهم على أيدي الصينيين في حرب عام 1962. هذا التقارب الهندي- السوفيتي أثمر عن توقيع معاهدة

---

[1]. طلعت، عبد المنعم. مصدر سابق. ص165.

[2]. زاد، زلمي خليل. مصدر سابق. ص315.

للسلام والتعاون بين البلدين عام 1971، والتي تعد بمثابة المحطة الأولى في تاريخ العلاقات الهندية- السوفيتية[1].

وعلى الرغم من أن العلاقات الهندية- السوفيتية كانت متميزة تقليدياً أثناء الحرب الباردة، إلا أنها لم ترقَ إلى مستوى التحالف الإستراتيجي، حيث أن علاقة البلدين ارتبطت أساساً بشبكة العلاقات الإقليمية خلال هذه الحرب، فبينما كانت باكستان ترتبط بعلاقات وثيقة مع الصين بإعتبار الهند خصماً لهاتين الدولتين ،وكذلك إحتفاظها بعلاقات سياسية وعسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية توجهت الهند نحو تطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي كرد فعل على تلك الشبكة المتداخلة من العلاقات[2].

وقد كان تدعيم تلك العلاقات الثنائية يمثل ركناً ثابتاً في الإستراتيجية السياسية والعسكرية لكلا الدولتين، حيث كانت الهند تنظر إلى تلك العلاقة باعتبارها المرتكز الإستراتيجي المطلوب لموازنة جاريتها باكستان والصين، في حين كانت الإستراتيجية الروسية إزاء آسيا والمحيط الهندي تعتبر الهند الحليف المثالي في مواجهة الصين من ناحية، والنفوذ الأمريكي من ناحية ثانية[3].

وعمقت الهند علاقاتها الإستراتيجية مع روسيا بعد انتخاب فلاديمير بوتين رئيساً لها، وذلك لتحقيق مصالحهما المشتركة، والمتمثلة في القضاء على الحركات السياسية "الإسلامية المتطرفة" في وسط آسيا، إضافة إلى توظيف علاقتها مع روسيا للضغط على الصين بغية وقف دعمها لباكستان. وتجيء زيارة الرئيس بوتين إلى الهند عام 2000 لتمثل محطة بارزة جديدة على صعيد العلاقات بين الهند وروسيا، خصوصاً أنه قد تم خلال هذه الزيارة توقيع 17 اتفاقية لتطوير العلاقات بين البلدين على مختلف الأصعدة[4].

وشهدت العلاقات الهندية- الروسية في العام 2001 نقلة نوعية كبيرة، وذلك عندما وقع الجانبان ما عرف بـ"صفقة القرن"، والتي أعطت فيها روسيا للهند، ليس فقط حق إنتاج

---

[1]. السيد سليم، محمد.مصدر سابق. ص560.

[2]. زاد، زلمي خليل. مصدر سابق. ص373.

[3]. عبد العال،عبد الرحمن "الهند"، في: العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا. (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1997). ص545.

[4]. دياب، أحمد. زيارة الرئيس بوتين للهند: الأبعاد والدلالات. السياسة الدولية. العدد 143، 2001. ص76.

140 مقاتلة متطورة من طراز سوخوي، بل أيضاً حق نقل تكنولوجيا هذا الطراز من المقاتلات، علاوة على إبرام إتفاقات اقتصادية مهمة لتعزيز اقتصاد كلا البلدين[1].

ويبدو أن مستقبل العلاقات الهندية- الروسية في تطور مستمر نتيجة المصالح المشتركة بينهما، كما وأنه على الرغم من المخاوف الروسية من التقارب الهندي- الأميركي المتزايد، إلا أن روسيا تنظر إلى الهند باعتبارها مكسباً إستراتيجياً شديد الأهمية في ظل سعي موسكو إلى إعادة ترتيب علاقاتها وتحالفاتها الإقليمية.

3. العلاقات الهندية- الأوروبية

مما لا شك فيه أن علاقة الهند بأوروبا ارتبطت تاريخياً بمسار الاستعمار الأوروبي المتلاحق لأراضي هذه الدولة. فبداية استطاع البرتغاليون بقيادة فاسكو دا جاما الذي وصل إلى سواحل الهند الغربية عام 1498 هزيمة الأسطولين المصري والهندي في موقعة "ديو البحرية" عام 1509، وليتمكن البرتغاليون بذلك من فرض سيطرتهم على مساحات واسعة من الهند. وقد اعتمد البرتغاليون، ومن بعدهم الهولنديون، ومن ثم البريطانيون والفرنسيون على الهندوس في تأمين احتكار تجارة المحيط الهندي والخليج العربي، لتضعف بسبب ذلك، قوة المسلمين وهيبتهم في الهند[2].

فضلاً عن ذلك، فقد كان من بين أحد دوافع الحملة الفرنسية على مصر عام 1798 هو الوصول إلى الهند وتهديد النفوذ البريطاني بها .أما بالنسبة لبريطانيا، فقد كان أهم دوافعها لاحتلال مصر عبر محاولاتها المتكررة، بدءاً من "حملة فريزر" عام 1807، ومروراً بسعيها للسيطرة على قناة السويس، وانتهاءً باحتلالها الفعلي لمصر عام 1882، هو تأمين وجودها ونفوذها بالهند[3].

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت الهند بمثابة "الفناء الخلفي" للأمن القومي العربي، وكان التنافس الأوروبي عليها هو بداية الطريق لبسط الهيمنة الاستعمارية الأوروبية على منطقة الخليج العربي. إذ أدركت كل من البرتغال ثم بريطانيا أن احتكارها

---

[1]. سبنج، جاسجينت. مصدر سابق. ص60.

[2]. عبد العال، عبد الرحمن. العلاقات العربية الهندية. في: العلاقات العربية الآسيوية. هدى ميتكيس، السيد صدقي عابدين "تحرير". (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2005). ص195.

[3]. المصدر نفسه. ص 196.

لتجارة الهند وبسط هيمنتها عليها لن يتأتى دون إحكام السيطرة على إمارات الخليج العربي وسواحله. وفعلاً فقد كانت بريطانيا تشرف على هذه الإمارات من خلال إدارتها الرسمية المتواجدة في الهند أو عبر شركة الهند الشرقية من مقرها ببومباي[1].

ولم تتخلص الهند من الاستعمار الأوروبي إلا في العام 1947، وذلك بحصولها على الاستقلال من الاحتلال البريطاني، لتبدأ عقب ذلك العلاقات بين الهند، كدولة ذات سياسة خارجية مستقلة، وبين العديد من الدول الأوربية، ومن ضمنها بريطانيا.

وتميزت العلاقة بين الهند ودول أوروبا وفق الإطار العام لمؤسسة الاتحاد الأوربي، حيث شهد العام 1973 توقيع أول اتفاقية تعاون بين الطرفين، لتحل محلها "اتفاقية التعاون الاقتصادي" عام 1981، ومن ثم إبرام اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتنموي تم توقيعها بين الجانبين عام 1994، والتي أُعتبرت بمثابة "شراكة اقتصادية إستراتيجية هندية- أوروبية"، وصولاً إلى خطة عمل حول علاقة الجانبين السياسية والتجارية والثقافية في العام 2005[2].

كما ويمثل انعقاد مؤتمرات القمة الهندي- الأوروبية على أسس دورية محطة جديدة، ونقلة نوعية بهدف تطوير وتعميق العلاقات بين الطرفين، فهناك العديد من اللقاءات التي تعقد بين اللجان المشتركة ومختلف جماعات العمل المختصة بمجالات متعددة مثل صناعات النسيج والصلب وتكنولوجيا المعلومات، فضلاً عن تقوية التعاون بين الطرفين لمواجهة الإرهاب الدولي.

وتأتي مؤتمرات القمة الهندية- الأوروبية بعد نحو عقد من الزمان شهد تحسناً مستمراً في العلاقات بين الهند والاتحاد الأوروبي، لا سيما بعد تبني الهند لبرنامج الاصلاح الاقتصادي في مطلع التسعينيات، والذي يلقى ترحيباً كبيراً من الجانب الأوروبي الذي اعترف بالأهمية السياسية والاقتصادية للهند، وهو الاعتراف الذي ارتقى بالهند لتصبح ضمن مجموعة محدودة من الدول التي تقيم علاقة شراكة على مستوى رؤساء الدول والحكومات مع الاتحاد الأوروبي جنباً إلى جنب مع كل من الولايات المتحدة وروسيا وكندا واليابان والصين[3].

هذه العلاقة الوثيقة بين الهند والاتحاد الأوروبي نجم عنها تزايد كثافة المبادلات التجارية بين الطرفين ليصبح الإتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للهند (بإجمالي 27 مليار

---

[1]. المصدر نفسه. ص199.

[2]. التعاون الهندي الأوروبي، انظر: www.asharqalawsat.com/details/ 2005/9/8.

[3]. Deera khatkate ,"india in an economic reform trajectoly ,in leo-nard(edindis priefingm1992.p.47

دولار، أي نحـو 28% مـن إجمـالي تجـارة الهنـد الخارجيـة)، ومـصدراً مهمـاً مـن مـصادر الاستثمارات الأجنبية فيها (والتي تقدر بنحو 10 مليارات دولار أميركي)، ومساهماً رئيساً في مساعدات التنمية التي تتلقاها الهند. وتأتي المملكة المتحدة على قمة الشركاء التجاريين لنيودلهي في الاتحاد الأوروبي، تليها ألمانيا، فبلجيكا، ثم إيطاليا[1].

وبخصوص مستقبل العلاقات الهندية- الأوروبية، فقد تشهد مزيداً من التوسع والنوعية في ظل تنامي تيار العولمة، خصوصاً وأنها علاقات اقتصادية في المقام الأول، وإن كانت لا تخلو من أبعاد سياسية تحظى باهتمام متزايد من الطرفين مثل التأكيد على الدور المحوري للأمم المتحدة في مجال الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب من جهة، والعمل من أجل بلورة نظام دولي متعدد الأقطاب من جهة ثانية.

ثالثاً: العلاقة مع الوطن العربي ودول العالم الثالث

أ. العلاقة مع الوطن العربي

يهدف هذا المدخل إلى تقديم رؤية نقدية للعلاقات العربية- الهندية، من خلال تحليل عناصر التغير والاستمرارية في اتجاهاتها وخصائصها عبر مراحلها التاريخية المختلفة، وصولاً إلى استشراف أفضل السبل لتطويرها، وتلافي سلبيات المراحل السابقة. وتمتد علاقة العرب بالهند منذ زمن طويل، حيث يمكن تقسيمها إلى عدة مراحل زمنية،أولها: المرحلة التي بدأت قبل الفتح العربي الإسلامي للهند في القرن الثامن الميلادي وحتى هزيمة الأسطولين المصري والهندي في موقعة ديو البحرية أمام البرتغاليين في عام 1509 [2].

ففي هذه المرحلة شهدت العلاقات العربية- الهندية تفاعلات في مجالات متعددة، فعلى الصعيد الاقتصادي ظل العرب وحدهم طيلة هذه المرحلة هم وساطة مقايضات التجارة الهندية إلى العالم الخارجي، سواء عبر الخليج العربي أو عبر المحيط الهندي والبحر الأحمر، كما قاموا بتأسيس الكثير من المراكز التجارية بمدن وسواحل الهند الغربية[3].

---

[1]. عبد الحي، وليد. مصدر سابق. ص70.

[2]. عبد العال، عبد الرحمن. العلاقات العربية الهندية. في: العلاقات العربية الآسيوية. هدى ميتكيس، السيد صدقي عابدين. مصدر سابق. ص191.

[3]. المصدر نفسه. ص193.

وبخصوص المجال العسكري، فقد تمكن العرب بقيادة محمد بن أبي القاسم من فتح الهند في عهد الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك، واستمرت حملاتهم العسكرية إليها حتى نهاية القرن الرابع الهجري في عهد الدولة العباسية حينما بدأ يظهر جيل جديد من الفاتحين المسلمين، غير العرب، للهند، وأشهرهم الغزنويون والمغول. وفي ظل هؤلاء الفاتحين بلغ الإسلام ذروة اتساعه بالهند، وخضعت معظم أجزاء شبه القارة الهندية للحكم الإسلامي حتى تم إلغاؤه من قبل بريطانيا في عام 1857 بعد فشل الثورة الشعبية التي قادها المسلمون ضد استغلال شركة الهند الشرقية[1].

أما بالنسبة للمجالين الثقافي والاجتماعي، فإن الصلات التجارية والعسكرية استُتبعت بتواصل ثقافي واجتماعي عميقين بين الشعبين العربي والهندي، حيث كان العرب قبل الإسلام على دراية بالهند وحضارتها وأحوالها، بل وتخرج بعضهم على أيدي الهنود في مدرسة "جند يسابور" الساسانية مثل الحارث بن كلدة الثقفي طبيب العرب[2]. وعلى الرغم من التأثير المتبادل بين الحضارتين العربية والهندية طوال هذه الفترة، إلا أن واقع الحال يبين أن كل منهما استعصت على الذوبان في الأخرى، واحتفظت كل منهما بشخصيتها المستقلة. ولعل هذا يوضح عدم "تعريب الهند" أسوة بما تم في بلدان مثل مصر وغيرها من دول شمال أفريقيا.

والمرحلة الثانية من تلك العلاقة تمتد من هزيمة العرب والهنود في موقعة ديو البحرية، وما أعقب ذلك من بدء التنافس الأوروبي على كل من الهند والعالم العربي، مروراً بخضوع العرب للاحتلال العثماني وإنتهاءً بحصول الهند على استقلالها من الإحتلال البريطاني في العام 1947. وخلال هذه المرحلة فقد العرب دورهم كوسيط للتجارة الهندية لصالح الأوروبيين، وكان من الطبيعي أن يستتبع ذلك تراجعاً في الصلات الثقافية والاجتماعية بين الجانبين العربي والهندي[3].

ولوحظ في هذه الفترة أن مركز الثقل والتأثير في العلاقات العربية الهندية قد انتقل إلى الجانب الهندي، وذلك بتشجيع ودعم أوروبي. إذ اعتمد الأوربيون، سواء البرتغاليون أو البريطانيين، بشدة على الهنود، بدءاً من القرن السادس عشر في محاولاتهم لتأمين احتكار

---

[1]. الساداتي، أحمد. تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية وحضارتهم. (القاهرة: مكتبة الآداب،1957). ص51.

[2]. الساداتي، أحمد. مصدر سابق .ص54.

[3]. النمر، عبد المنعم.ت اريخ الإسلام في الهند. ط1. (القاهرة :دار العهد الجديد للطباعة، 1959). ص4.

تجارة المحيط الهندي والخليج العربي، كما وأصبحوا وكلاء للمؤسسات الأوروبية في منطقة الخليج العربي[1].

كما وشهدت العلاقات العربية- الهندية خلال النصف الأول من القرن العشرين عودة بعض الدفء المحدود، نتيجة لقيام حركة الترجمة العربية بترجمة روائع الأدب الهندي مثل كتابات غاندي وطاغور وإقبال وغيرهم، إلى جانب تلاقي حركة النضال الوطني ضد الاستعمار في كل من الهند والبلدان العربية، لا سيما مصر ،حيث ارتبطت قيادات حزب المؤتمر الهندي بروابط وثيقة مع قيادات حزب الوفد المصري بفضل مواقف الوفد الرافضة لتقسيم شبه القارة الهندية، ومواقف حزب المؤتمر الرافضة كذلك لتقسيم فلسطين وإقامة الدولة اليهودية[2].

وفي هذا الإطار يتوجب التنويه إلى موقف قيادات المؤتمر، وفي مقدمتها غاندي ونهرو في قضية الخلافة الإسلامية التي أثيرت على نطاق واسع داخل الهند خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن الماضي، حيث كان لغاندي دور فاعل في توحيد مشاعر المسلمين والهندوس والتقريب بينهم، خدمةً للهند عامة بدون تمييز طائفي أو ديني أو لغوي، فضلاً عن ما جاء في موقف حزب المؤتمر من القضايا العربية، إذ أعلن الحزب في قراره الصادر عام 1922 أنه"لن يكون هناك سلام في الهند ما لم تتحرر جزيرة العرب". ومن هذا المنطلق لم يكن غريباً أن يحظى غاندي ونهرو بشعبية كبيرة لدى الجماهير العربية خلال تلك الفترة، كحفل الاستقبال- على سبيل المثال- الذي نظمه النحاس باشا للمهاتما غاندي في مدينة بور سعيد خلال مروره بها[3].

أما المرحلة الثالثة في علاقة الهند بالعرب فَحُددت مع حصول الهند على استقلالها من بريطانيا في أعقاب تقسيم شبه القارة الهندية في عام 1947، وحتى عام 1991، أي مع انتهاء الحرب الباردة. وتميزت العلاقات الهندية- العربية خلال هذه الفترة بوجود بعد نفسي بين الطرفين، وحساسية زائدة لدى الجانب الهندي تجاه العالم العربي، وذلك للدور السلبي للإسلام- من وجهة نظر غالبية الهنود- في تقسيم شبه القارة الهندية، وهذا ما أدى إلى أن

---

[1]. prithvi mudiam,India and the middle East,(London:British Academic press,1994),p.7

[2]. عبد العال، عبد الرحمن. العلاقات العربية- الآسيوية. مصدر سابق. ص208 .

[3]. المصدر نفسه.ص 202.

يتحول الإسلام في الهند في مرحلة ما بعد الاستقلال إلى هاجس، ومصدر توتر في علاقاتها مع العالم العربي، إلى جانب الصراع بين المسلمين والهندوس وبقاء مشكلة كشمير بلا حل[1].

ولكن بتأسيس حركة عدم الانحياز في منتصف العقد الخامس من القرن الماضي غلبَ على تلك العلاقة الطابع التعاوني،لاوقد تجسد ذلك:[2] بالدعم العربي للهند في العديد من قضاياها، كإغلاق مصر قناة السويس أمام السفن الحربية البرتغالية في أعقاب قيام الهند في أواخر الخمسينيات بالاستيلاء على جزيرة "جوا " التي كانت لا تزال خاضعة للاستعمار البرتغالي، وهو الأمر الذي أسهم في تمكين القوات الهندية من الاستيلاء عليها بسرعة.

كما أعربت بعض البلدان العربية مثل العراق والكويت عن تأييدها الصريح للهند خلال حربها مع الصين في عام 1962، في حين التزمت غالبية الدول العربية، ومنها مصر موقف أقرب إلى الحياد منه إلى التأييد[3]. أما حرب بنغلادش عام 1971 فقد كان من الصعب أن تؤيد فيها الدول العربية العدوان الهندي[4]. علاوة على ذلك، فإن قيام الهند بالتصويت لصالح القرار الخاص بإدانة توقيع مصر لمعاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل في قمة عدم الانحياز في كوبا ساد بعض التوتر على العلاقة المصرية- الهندية.

وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، فقد ازداد في هذه الفترة عدد الهنود المقيمين في دول الخليج العربي، لا سيما العمال منهم، حيث بلغ تعدادهم في منتصف تسعينيات القرن الماضي أكثر من خمسة ملايين عامل، وشكلت تحويلاتهم منذ عام 1977 أكثر من 50% من إجمالي تحويلات العاملين الهنود في الخارج[5].

إلى جانب ذلك، فقد غلب على العلاقة الهندية- العربية في هذه المرحلة الطابع الرسمي دون اهتمام الجانب العربي كثيراً ببناء شبكة علاقات مع أحزاب المعارضة الهندية وغيرها من الأحزاب في ولايات الهند المختلفة، وذلك على النقيض من إسرائيل التي نجحت على الرغم من محدودية وجودها في الهند في النفاذ إلى الأحزاب السياسية والمجتمع المدني

---

[1]. فارس عبد المنعم، أحمد. الهند والقضايا العربية. شؤون عربية. العدد 123، 2005. ص137.

[2]. نعمان جلال، محمد. العلاقات العربية الهندية من التقارب إلى الحياد. انظرwww.aljazeera.net/NR/exeres 2002/10/8.

[3]. المنوفي، كمال. السياسة الهندية وأزمة الشرق الأوسط. السياسة الدولية. العدد33، 1973. ص53.

[4]. عبد العال، عبد الرحمن. العلاقات العربية الهندية. مصدر سابق. ص206.

[5]. عبد العال، عبد الرحمن. الخبرة التاريخية للعلاقات الهندية الخليجية. مجلة شؤون خليجية. العدد 2001،176. ص46.

الهندي، وتمكنت من بناء جماعة ضغط موالية لها من بعض القوى اليمينية والاشتراكية والهندوسية المتطرفة[1].

وبخصوص المرحلة الرابعة والأخيرة من العلاقة الهندية- العربية، فيمكن تحديدها من العام 1991 ولغاية نهاية الدراسة، حيث امتازت بتحرر الهند من البعد النفسي في علاقاتها مع العالم العربي، والذي ظل ملازماً لها منذ حصولها على الاستقلال، وذلك نتيجة بروز عوامل عدة،أهمها:[2]

أ. تنامي نفوذ اليمين الهندوسي المتطرف على الصعيدين الشعبي والرسمي، وكذلك في أوساط أجهزة الدولة خصوصاً الأمنية منها، في مقابل التدهور المستمر لمسلمي الهند الذين انخفضت نسبة تمثيلهم في البرلمان الهندي من (1،13% عند الاستقلال إلى 3،5% عام 1991).

ب. تزايد ثقة الهند في ذاتها على الصعيدين الاقتصادي والأمني. فمن الجانب الاقتصادي حقق برنامجها للإصلاح خلال الإثني عشر عاماً الماضية نجاحات مهمة عبر التقليل من ديونها الخارجية والارتفاع الكبير في احتياطاتها من النقد الأجنبي عام 2000، إلى جانب زيادة نصيبها من الصادرات العالمية، علاوة على اندماجها في الاقتصاد الدولي، بينما الجانب الأمني، فقد أصبحت الهند بمقتضى تجاربها النووية الناجحة في عام 1998 تتمتع بترسانة نووية رادعة لأي تهديد أو عدوان خارجي.

ج. الآثار الإيجابية للحملة الأمريكية ضد ما يسمى بالإرهاب في الحد من مخاطر"الأصولية الإسلامية" في منطقة الجوار الجغرافي للهند، وخصوصاً في أفغانستان وباكستان بعد هزيمة طالبان، فضلاً عن محاصرة الاتجاهات الأصولية في آسيا الوسطى.

واستناداً إلى هذه المتغيرات، عملت الهند على إعادة هيكلة سياستها الخارجية، استجابة للضرورات السياسية الدولية والاقتصادية المستجدة عقب انتهاء الحرب الباردة، والذي فقدت الهند بانتهائها أهم حليف لها، وهو الاتحاد السوفيتي عبر سقوطه في العام 1991، كما وواجهت في العام نفسه أزمة اقتصادية لم تعهدها من قبل ،حيث لم تكن إحتياطاتها

[1]. عبد الرحمن ،أسعد.التسلل الإسرائيلي في آسيا .(بيروت: مركز منظمة التحرير للأبحاث،1967).ص75

[2]. عبد الرحمن ،عبد العال.العلاقات العربية الآسيوية.مصدر سابق.ص208

من النقد الأجنبي - والتي لم تتجاوز المليار دولار- لا تكفي سوى لتغطية وارداتها لمدة ستة أسابيع[1].

ونتيجة لكل ذلك، بدأت السياسة الخارجية للهند تأخذ البعد العملي (البراغماتي) على حساب عامل الأيديولوجي الذي تمسكت به لعقود طويلة، الأمر الذي حدا بها للاقتراب من الولايات المتحدة الأمريكية، ودعم خططها، وبالتوازي مع تعميق علاقاتها مع الدولة العبرية التي رأت الهند في ذلك أحد المداخل المناسبة لتوثيق علاقتها مع الإدارة الأمريكية[2].

وخلاصة لهذه العلاقة، نرى أن التوجه العربي نحو الهند في مرحلة ما بعد الاستقلال اعتراه كثير من القصور نتيجة استمرار الرؤية العربية للهند من منظور الماضي الذي كان يتمتع فيه العرب والمسلمين بدور قيادي في مختلف جوانب هذه العلاقات طيلة الفترة الممتدة من الفتح العربي وحتى الإستعمار الأوروبي. كما لم يدرك كثير من دارسي العلاقات بين الطرفين أن الهند في مرحلة ما بعد الإستقلال، والتي لم تكن نسبة المسلمين فيها تتعدى (10 %) لن تكون هي ذاتها قبل حصولها على الاستقلال، والتي كانت نسبة المسلمين فيها تتجاوز ثلث عدد السكان، وبالتالي لم تكن مواقفها تجاه القضايا العربية في تلك المرحلة السابقة على الاستقلال سوى استجابة لضرورات أملتها ظروف السياسة الهندية الداخلية وطبيعة تركيبتها السكانية.

كما أنه ليس من مصلحة الوطن العربي الدخول في صدام مع الهند؛ فالهند تؤلف حضارة إنسانية كبرى، وقوة صاعدة، ويجب الدخول في باب الحوار الاستراتيجي معها، كما يجب على الوطن العربي أن يطور سياسة معينة مع الهند، قوامها بناء شبكة مصالح، والدخول في حوار حقيقي جاد، يحدد ما يمكن أن نعطيه، وما يجب أن نأخذه، وبدون ذلك، لن يأبه الهنود بالعرب كثيراً.

وفي هذا الصدد يمكن ذكر جملة مقترحات من شأنها تطوير العلاقات العربية- الهندية، بما يساهم في حماية وتعزيز مصالح العرب ومستقبلهم، وهي على النحو الآتي:

أ. سعي العرب الجاد نحو إيجاد شبكة من العلاقات مع القوى الحزبية والطبقية والطائفية الهندية، إذ شهدت الخريطة السياسية الهندية تحولات مهمة منذ أوائل

---

[1]. عبد الرحمن، عبد العال. الهند والعولمة، في: آسيا والعولمة، محمد السيد سليم،السيد صدقي عابدين (محرران). (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية ،2003). ص356.

[2]. الفقي، مصطفى. الهند والقضية الفلسطينية، خطيئة عربية. جريدة القدس،القدس،العدد 12543، /2005/1/26.

تسعينيات القرن الماضي، لذلك يستوجب على الحكومات والأحزاب العربية فتح آفاق مع هذه القوى خدمة لقضايا العرب .

ب. التوظيف الأمثل للقدرات العربية، وخصوصاً الاقتصادية في إطار العلاقات العربية-الهندية، بما يدعم الموقف السياسي العربي. إذ نجحت الهند في هذا الخصوص بدرجة كبيرة في الفصل بين القضايا السياسية والاقتصادية في علاقاتها مع العالم العربي.

ج. العمل على إضفاء الصبغة المؤسسية الجماعية على العلاقات العربية- الهندية من قبيل محاولة إقناع الهنود بإنشاء (منتدى عربي هندي) في إطار الجامعة العربية، وغير ذلك من الأشكال المؤسسية التي تخدم أهداف ومصالح الجانبين.

ب. العلاقة مع دول العالم الثالث

تمحورت علاقة الهند مع دول العالم الثالث من خلال المشاركة الرئيسية للهند في تأسيس حركة عدم الإنحياز، والتي ضمت في عضويتها معظم دول العالم الثالث بعد أن استقل عدد كبير منها عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وقد أخذت الهند تتبع سياسة خارجية مستقلة منذ حصولها على الاستقلال من الاستعمار البريطاني في العام 1947 والتي عبر عنها أول رئيس وزراء للهند بعد الاستقلال "جواهر لال نهرو"، والذي سعى إلى تطبيقها من خلال التكتل الأُممي الذي ساهم بشكل رئيس في تأسيسه (حركة عدم الانحياز). هذه السياسة كانت تهدف، وعلى طوال فترة الحرب الباردة (1945. 1989) إلى احترام السيادة الوطنية لجميع الدول، وسلامة أراضيها، والتعهد بالامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والحث على تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، إلى جانب تنمية المصالح المشتركة بإسلوب التعاون الدولي، واحترام العدالة، والالتزامات الدولية[1] .

وبذلت الهند خلال هذه الفترة اهتماماً كبيراً بمنظمة الأمم المتحدة، باعتبارها الإطار المؤسساتي الذي من خلاله تستطيع، وبمعية دول العالم الثالث الأخرى، صيانة استقلالها الوطني، والحصول على دعم هذه المنظمة لتحقيق رفاهيتها، وتعزيز مكانتها ونفوذها عن طريق الاتفاق مع غيرها من الدول بغية تحقيق أهداف سياسية مشتركة[2] وبعيداً عن

[1]. صبري مقلد، إسماعيل. الإستراتيجية والسياسة. (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1979) .ص474.

[2]. راو، فاسوكى. مصدر سابق. ص5.

الارتباط بالأحلاف التابعة للقوتين العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقاً) لما لذلك من خطورة وتهديد لاستقلال هذه الدول في حال خوضها بأتون الحرب الباردة، وما ينتج عنها من أهوال للشعوب واقتصاداتها.

ولكن بانتهاء الحرب الباردة، وتراجع وظيفة وقيمة حركة عدم الانحياز، أخذت السياسة الخارجية للهند تعيد هيكلتها من جديد تجاه دول العالم الثالث، حيث أن انهيار الإتحاد السوفيتي، وما أعقبه من تحولات جذرية في المشهد السياسي الدولي، أبرزها تحكم أمريكا بمصير ومسار العالم، حدا بالهند للتوجه إلى واشنطن لتعميق علاقته معها، وكذلك مع حليفتها العضوية إسرائيل، وذلك على حساب كثير من دول العالم الثالث، خصوصاً الوطن العربي، وقضيته المركزية فلسطين[1].

وبهذا، فإن التحول في سياسة الهند إزاء دول العالم الثالث جاء نتيجة إدراك قادتها، وصانعي قرارها الخارجي، أن عصر الأيديولوجيا قد أفل، وأن زمن المصالح وقوة التكنولوجيا يجب أن يسود، فضلاً عن اعتقادها بأن طريق نفوذها إقليمياً ودولياً لن يتأتى إذا لم تعمق علاقاتها مع القوى العظمى وحلفائها. وهذا يفسر علاقتها الاستراتيجية مع واشنطن وإسرائيل.

[1]. فارس عبد المنعم،أحمد .مصدر سابق.ص140

obeikandl.com